المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
دورية عدد: 19 س 3

16 مايو 2013

من الوزير العدل و الحريات

إلى

– السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

–السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول عقد اجتماعات مع الضابطة القضائية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

نظرا للدور الكبير الذي تقوم به مصالح الشرطة القضائية في التحري عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها، والذي ينبغي أن يتم باحترام تام الإجراءات المسطرية والنصوص القانونية التي تنظم مهام الشرطة القضائية وتحدد الشروط القانونية للقيام بالأبحاث والتحريات تحت إشراف النيابة العامة، فان التواصل بين أعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة القضائية يعتبر ضروريا من أجل تقييم حصيلة العمل الذي يتم إنجازه، وتقويم الاختلالات التي تتم على مستوى التطبيق. بالإضافة إلى أن عقد لقاءات منظمة بينكم وبين ضباط الشرطة القضائية يكون فرصة لتدارس من الإشكالات القانونية والعلمية التي قد تعوق سير العمل بالدوائر القضائية، ويسمح بالقيام بالتأطير الهادف والجاد.

ولأجله فإني، أهيب بكم إلى الحرص على الانتظام في عقد اجتماعات دورية بناء على برامج عمل محدد مسبقا لتدارس مختلف الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وإيجاد الحلول المناسبة لها، بما يؤدي إلى تحسين السير القضائي والارتقاء به إلى المستوى المنشود.

طالبا منكم أن تحرصوا على جعل هذه اللقاءات فرصا حقيقية للتكوين المستمر، ومناسبة لتذليل الصعوبات العلمية التي تواجه الأبحاث القضائية الجنائية. كما اطلب منكم موافاتي بتقارير حول الاجتماعات التي تعقدونها في هذا الصدد، وإشعاري بما قد يعترضكم من صعوبات. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد